



12 August 2015

**Submitted by:**  
Provisional secretariat

Original: English

**Arms Trade Treaty**  
**First Conference of States Parties**  
Cancun, 24-27 August 2015

**خطاب رئيس عملية التحضير، السفير جورج لوموناكو،  
إلى الوفود المشاركة في مؤتمر الدول الأطراف الأول لمعاهدة تجارة الأسلحة**

سوف يفتتح مؤتمر الدول الأطراف الأول لمعاهدة تجارة الأسلحة رسمياً في غضون بضعة أيام، في 24 أغسطس/آب في كانكون، المكسيك. وتتجه عملية التحضير، والتي بدأت قبل أقل من عام واحد في مكسيكو سيتي، نحو الانتهاء، مما يتيح للدول الأعضاء تركيز اهتمامها على التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة.

ولن يحدث هذا الانتقال بصورة آلية. فهو يتطلب أن يعتمد مؤتمر الدول الأطراف مجموعة القرارات اللازمة التي سوف تمنح نظام معاهدة تجارة الأسلحة إطاراً مؤسسياً قوياً وسليماً - بما في ذلك إنشاء أمانة معاهدة تجارة الأسلحة - يمكنه تقديم الدعم للدول الأطراف، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة المشاركة الأخرى، لمجابهة أي تحديات تعترض تنفيذ المعاهدة بفعالية.

وكان المسألة المتعلقة بكيفية وضع إطار هذه القرارات تمثل جوهر العمل الذي قامت به الدول الأطراف والدول الموقعة في إطار عملية التحضير؛ وهي عملية تعين عليها الانتقال عبر عدة أسئلة صعبة ومحاولة الإجابة عليها، كما واجهت بعض التحديات. وكان من بين هذه التحديات ضيق الإطار الزمني المتاح لمناقشة عدد من المسائل المعقدة والاتفاق عليها بصورة مؤقتة.

وعلى مدار جولتين من المشاورات غير الرسمية عقدتا في مكسيكو سيتي (سبتمبر/أيلول 2014) وبرلين (نوفمبر/تشرين الثاني 2014)، كان على الدول الأطراف والدول الموقعة إيجاد التفاهم الأساسي الذي يمكن أن تعمل من خلاله عملية التحضير بالإضافة إلى خارطة طريق واضحة تؤدي إلى مؤتمر الدول الأطراف الأول. وتضمن هذا بعض المسائل الإدارية مثل إنشاء الأمانة المؤقتة، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة، وتنظيم اجتماعات رسمية وغير رسمية وإنشاء آلية يمكن أن توجه المناقشات بمساعدة المُيسِّرِين.

ومع دخول المعاهدة حيز التنفيذ في 24 ديسمبر/كانون الأول 2014، بدأت عملية التحضير. وقد تم عقد اجتماعين رسميين للتحضير (بورت أوف سبين في فبراير/شباط وجنيف في يوليو/تموز 2015) واجتماع تحضيري غير رسمي (فيينا في إبريل/نيسان 2015). وتكاملت هذه الاجتماعات مع العديد من التشاورات غير الرسمية التي قادها المُيسِّرون أو ترأسها بنفسه باعتباري رئيساً لعملية التحضير. وقد أتاحت هذه المشاورات للدول الأطراف والدول الموقعة التعرف على وجهات النظر المتقاربة، والأرضية المشتركة وتضييق الخيارات حول مختلف المسائل الخاضعة للنقاش، مثل النظام الداخلي والقواعد المالية والمسائل المتعلقة بالأمانة، بما في ذلك موقعها، وكبير موظفيها وهيكلها العام.

وقد حان الآن الوقت لكي نترك وراءنا مواقفنا الأولية وأن نقدم التنازلات اللازمة التي سوف تتيح لآليات معاهدة تجارة الأسلحة أن تبدأ العمل. وفي البداية، يمكن اعتماد قرار دون اتفاق على القواعد التي سوف تحكم عمل المؤتمر. وطبقاً لأحكام المعاهدة، فسوف يعتمد مؤتمر الدول الأطراف، بتوافق الآراء، نظامه الداخلي في دورته الأولى. وبالتالي سوف يتعين على المؤتمر انتخاب المسؤولين الذين سوف يترأسون الدورة العادية الأولى.

كما تنص المعاهدة على إنشاء أمانة لمساعدة الدول الأطراف في التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. لكي تبدأ هذه الأمانة عملها وتؤدي المهام الموكلة لها من قبل المعاهدة، ومن قبل مؤتمر الدول الأطراف، هناك عدد من القرارات المطلوب اعتمادها. وعلى وجه الخصوص، لا بد من اتخاذ قرار بشأن تعريف واضح لولاية الأمانة القانونية، وهيكلها وموقعها وموظفيها وميزانية تشغيل تتيح للأمانة أن تؤدي ولايتها القانونية.

ويعني اعتماد ميزانية، ضمنياً، ضرورة توفير الموارد المالية بواسطة الدول طبقاً لقواعد محددة. كما يعني أن إدارة هذه الموارد ينبغي أن يتماشى مع النصوص المالية التي يعتمدها المؤتمر. ويجب ألا تقتصر هذه النصوص على تشغيل الأمانة، بل يجب أن تغطي أنشطة مؤتمر الدول الأطراف وهيئاته الفرعية. وللإشراف على إعداد القرارات الإدارية وضمان الإدارة المناسبة للموارد، اقترح إنشاء لجنة إدارة.

وبعيداً عن الأمور الإدارية، يجب على المؤتمر أيضاً أن يبدأ النظر إلى الأمام وأن يضع في اعتباره الأسئلة المتعلقة بتنفيذ المعاهدة، وبالأخص ما يتعلق بالتزامات التقارير التي تقدمها الدول الأطراف في المعاهدة. ونظراً لأن الدول الأطراف سوف تبدأ قريباً في إعداد تقاريرها الوطنية حول نقل الأسلحة، هناك مقترح لاعتماد قوالب لهذه التقارير، لضمان الحصول على بيانات تتسم بالشفافية والتجانس وقابلية المقارنة. وعلى الرغم من أن هذه القوالب ليست إلزامية، إلا أن العمل على توحيد التقارير سوف يؤدي بالضرورة إلى فوائد للمعاهدة وأطرافها.

وبصفتي رئيساً لعملية التحضير، لابد أن أقر بالتحديات التي ينطوي عليها اعتماد جميع هذه القرارات في نفس الوقت في مؤتمر الدول الأطراف الأول، وبخاصة أن معظم المسائل مرتبطة ببعضها البعض. وفي غياب ترتيب واضح ومنطقي تحده المعاهدة، مع محدودية الوقت المتاح لإعداد هذه القرارات، اضطررنا إلى العمل على التوازي في عدد من القضايا على الرغم من ارتباطها الظاهر ببعضها. وعلى الرغم من ذلك، فإنني مقتنع أن مؤتمر الدول الأطراف الأول سوف يحقق نتائج باهرة سوف تمكن آليات معاهدة تجارة الأسلحة من أن تبدأ العمل. كما أنني مقتنع أنه، بغض النظر عن النتائج التي نحققها، فإنها قد لا تكون مثالية، وقد يتطلب الأمر إدخال تعديلات أخرى لضمان التناظر الفعال بين هيكل الأمانة والترتيبات الإدارية لعمل نظام معاهدة تجارة الأسلحة وبين الولاية القانونية التي سوف تأتمن عليها الأمانة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها.

وبمجرد توصل المؤتمر إلى اتفاق بشأن القواعد التي تحكمه، والترتيبات الإدارية للأمانة بما في ذلك كبير الموظفين والموقع، فسوف يتعين على المؤتمر التركيز على العمل المستقبلي. ويشمل هذا خارطة طريق توصل إلى مؤتمر الدول الأطراف الثاني، وتعيين رئيس سوف يقودنا عبر خارطة الطريق المتفق عليها، وأخيراً قرار بشأن موقع ومكان انعقاد مؤتمر الدول الأطراف التالي.

ولكي نساعد الوفود في الإعداد للدورة الأولى القادمة للمؤتمر، فقد قمت بتحديد قائمة بالقرارات (ملحق) التي ينبغي أن تكون الدول الأطراف على استعداد لاعتمادها في الأيام القليلة القادمة، ولكي نتطلق المرحلة التالية من التنفيذ الفعال للمعاهدة. وإنني على قناعة تامة، بأن اهتمامنا المشترك بجعل معاهدة تجارة الأسلحة صكاً ناجحاً لحماية الأرواح في شتى بقاع العالم أقوى بكثير من الاختلافات في وجهات نظرنا حول صغائر الأمور الفنية. لذا فإنني أشجع جميع الوفود على المشاركة الفعالة في مؤتمر الدول الأطراف الأول، أخذين في اعتبارهم المسؤولية الملقاة على عاتقنا لكي يسود الصالح العام المشترك.

السفير جورج لوموناكو  
رئيس عملية التحضير

قائمة إرشادية بالقرارات الواجب اعتمادها من قبل مؤتمر الدول الأطراف الأول  
من إعداد رئيس عملية التحضير

1. اعتماد النظام الداخلي (المادة 17.2 من معاهدة تجارة الأسلحة)
2. انتخاب رئيس المؤتمر وأربعة نواب للرئيس (طبقاً لمسودة النظام الداخلي الحالية)
3. اعتماد القواعد المالية للمؤتمر بالإضافة إلى النصوص المالية التي تحكم عمل الأمانة (المادة 17.2 من المعاهدة).
4. اعتماد موازنة لأنشطة مؤتمر الدول الأطراف للفترة المالية حتى الدورة العادية التالية، وتشمل التكلفة التقديرية لعقد مؤتمر الدول الأطراف الثاني، (المادة 17.3 من المعاهدة).
5. قرار بشأن مهام الأمانة (المادة 17.4 هـ) من المعاهدة).
6. اعتماد موازنة الأمانة للفترة المالية حتى الدورة العادية التالية (المادة 17.4 هـ) من المعاهدة).
7. قرار بشأن المقر الدائم للأمانة.
8. تعيين كبير موظفي الأمانة لفترة ولاية قصيرة.
9. قرار بشأن إنشاء لجنة الإدارة (المادة 17.4 و) من المعاهدة).
10. انتخاب 5 أعضاء في لجنة الإدارة (طبقاً للمسودة الحالية للاختصاصات).
11. النظر في قوالب التقارير وإمكانية اعتمادها.
12. برنامج العمل حتى الدورة العادية التالية من مؤتمر الدول الأطراف.
13. قرار بشأن تاريخ ومكان انعقاد الدورة العادية التالية لمؤتمر الدول الأطراف.
14. انتخاب رئيس المؤتمر القادم وأربعة نواب للرئيس (طبقاً لمسودة النظام الداخلي الحالية).